المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE ET INTERNATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية و الدولية

30/09/2013

Maroc/Algérie : Alger a remis deux détenus islamistes à Rabat

Publié le 27.09.2013 à 15h00 | Par Mohammed Jaabouk

Une fois n'est pas coutume, l'Algérie a extradé vers le Maroc deux présumés combattants islamistes. La coopération sécuritaire entre les deux régimes est à l'image de leurs relations tendues.

Alger a remis, la semaine dernière, à Rabat deux islamistes marocains, originaires de Kalaât Sgherna. « Abdelghani Echeba et Salaheddine Lagrine, poursuivis pour terrorisme, sont actuellement, à la prison de Salé mais installés dans le pavillon réservé aux détenus de droit commun », indique dans des déclarations à Yabiladi, Anas El Haloui, membre du bureau exécutif de la commission mixte de défense des détenus islamistes. « Nous avons peu d'informations sur le parcours des deux hommes. Sachant qu'ils n'ont jamais été arrêtés par les services de sûreté », ajoute-il. Un juge d'instruction a commencé l'interrogatoire des deux prévenus. Une étape préliminaire avant d'aborder la phase du procès.

Les deux islamistes ont passé 5 ans de prison en Algérie

En dépit des appels émanant de l'Union européenne et des Etats-Unis, force est de constater que la coopération sécuritaire entre le Maroc et l'Algérie subit de plein de fouet l'état de ni guerre ni paix qui prévaut depuis plus de trois décennies. El Halaoui assure que « c'est la deuxième fois qu'Alger remet des combattants islamistes à Rabat. La première fois, c'était en 2010 ».

Les deux Marocains ont passé cinq ans dans une prison algérienne pour terrorisme. Ce qui renforce la thèse de jihadistes professionnels ayant déjà combattu dans les rangs d'Al Qaïda au Maghreb islamiques. D'habitude, les nouvelles recrues, une fois arrêtées par la police algérienne, sont immédiatement extradés vers le Maroc.

Le dossier des détenus salafistes au point mort

«Point de changements. Les mauvaises conditions de détentions et les transfèrements arbitraires sont légion », déplore Anas El Halaoui. « Il n'y a pas de dialogue ni avec le gouvernement Benkirane ni avec l'Etat ou **encore le Conseil national des droits de l'Homme**. En revanche, il y a des initiatives. C'est tout. Comme celle du Forum Al Karama (autrefois présidé par Mustapha Ramid avant d'endosser l'habit ministériel, ndlr) qui a organisé, en juin dernier, une rencontre sur ce thème. L'ONG a promis de récidiver en invitant cette fois le ministre de l'Intérieur et de la Justice mais sans fixer de date », affirme-t-il.

La dernière fois que des détenus salafistes marocains ont bénéficié de la grâce royale remonte, en effet, à février 2012, avec la libération de Abdelouahab Rafikin alias Abou Hafs, Omar Haddouchi et Hassan Kettani, condamnés tous pour participation « idéologique » dans les attentats du 16 mai 2003 de Casablanca.

تم توثيقها بالصوت والصورة

شهادات أليمة لضحايا أحداث آسا في ندوة حقوقية

1179/4

■ أكادير **سعيد أهمان** ■

كشف حقوقيون في ندوة صحافية مشتركة عقدتها ثلاث هيئات حقوقية في آسا إلى جانب اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان أول أمس (السبت)، عن شهادات ضحايا الأحداث، كما قدمت كل هيئة تقريرها الحقوقي بخصوص ما وقع من تجاوزات واعتداءات على حد تعبيرهم.

الندوة الصحافية التي دامت نحو ساعتين أطرتها العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان والرابطة الإقليمية للدفاع عن حقوق الإنسان والجمعية المغربية لحقوق الإنسان واللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بشريط مرئي يؤرخ للأحداث بالصوت والصورة، حيث علق عليها طفل بنبرات حارقة «تكشف حالات اقتحام متاجر ونهب ممتلكات، فضلا عن تقديم شهادات مباشرة لحالات اعتداء في الأجساد والممتلكات الخاصة».

أولى الشهادات كانت لحالة دويهي (متقاعد) «الذي تعرض للاختناق»، وكذا حالة الساعيدي فاطمتو «أثناء مطاردتها من قبل القوات العمومية»، وحالة الصنبي (موظف بعمالة إقليم آسا) «الذي تعرض بيته للاقتحام وأشبع ركلا ورفسا أمام أبنائه وتعرضت ممتلكاته للاعتداء والكسر مما أسقط جنين زوجته»، وهو ما اضطر الضحية إلى فتح بيته إلى اليوم لزيارته من قبل أي كان للاطلاع عن كثب على ما وقع له، إضافة إلى شهادة حبتي حميدة زوجة مالك محل تجاري بشارع بوعسيرية «تعرض للنهب والسرقة وكسرت ممتلكاته».

ممثل اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان البشير إيكيدر أوضح شهادته أن هيئتهم الحقوقية عبر اللجنة الموفدة من قبل مجلس اليزمي رصدت وقائع الأحداث واستمعت إلى شهادات الضحايا وزارت البيوت والمحلات التجارية المقتحمة من طرف القوات العمومية، كما استمعوا للأعيان والمنتخبين والسلطات، وكذا والدة الضحية رشيد الشين.

و ندد المشاركون في هذه الندوة باسم الهيئات الحقوقية بـ«الاستعمال المفرط للقوة والعنف المضاد» وطالبوا بفتح تحقيق حول دواعي استعمال القوة وفتح تحقيق نزيه ومحايد حول وفاة الشاب رشيد الشين على اعتبار أن المغرب لا يتوفر إلا على مركز واحد للتشريح الطبي بالدار البيضاء، وبالتالي «من حق والدته أن تطالب بتشريح دولي خارج المغرب ضمانا لحقها في الوصول إلى الحقيقة كاملة، وكذا جبر الضرر الفردي والجماعي لساكنة المنطقة».

كما ستبرمج جلسات استماع موسعة لضحايا الأحداث، وتأسيس ائتلاف حقوقي محلي مع دعوة قوافل حقوقية لزيارة المنطقة والوقوف على ما خلفته أحداث آسا من خسائر مادية وبشرية حسب إفادة الحقوقيين الذين أطروا الندوة.

جانب من مواجهات آسا

47 جريحا في صفوف العسكريين و17 آخر في صفوف المدنيين

■ س.أ ■

كشف مندوب وزارة الصحة بإقليم آسا الزاك عن حصاد المواجهات التي اندلعت بالمنطقة الأسبوع الماضي مخلفة قتيلا واحدا و 17 جريحا في صفوف المدنيين و47 حالة في صفوف القوات المساعدة، وذلك في لقاء عقده الفرع المحلي للعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان لتقصي الحقائق في الأحداث التي شهدتها المنطقة.

وأوضح نائب رئيس الفرع الحقوقي بوجمعة بوتميت في اتصال هاتفي مع «أخبار اليوم» أن مندوب الصحة بآسا الزاك أفاد إثر الاستماع إلى شهادة المسؤول الصحي في الأحداث أن «نتائج التحقيق الأولي في ظروف وملابسات مقتل الشاب « رشيد الشين » إثر المواجهات التي اندلعت يوم الاثنين 23 شتنبر 2013 بآسا، خلصت إلى أن الضحية توفي بشكل غير طبيعي، دون إعطاء المزيد من التفاصيل، في انتظار نتائج تشريح الجثة من طرف الجهات المختصة بمدينة أكادير». وأوضح مندوب الصحة بإقليم آسا الزاك، نقلا عن المسؤول الحقوقي، أن «حصيلة المواجهات التي عرفتها مدينة آسا يومي 24/23 شتنبر2013 كانت جد ثقيلة بلغت 64 جريحا، وأن ثلاث حالات في صفوف العسكريين استدعت نقلها إلى المستشفى العسكري بكلميم نتيجة تعرضها لكسور في أنحاء مختلف من الجسم. فيما استقبل المستشفى المحلي بشارع لعوينة باقي الحالات»، مؤكدا في الآن نفسه على «أن أغلب المصابين في الأحداث من المدنيين، لا يحبذون فكرة الذهاب للمستشفى مخافة اعتقالهم من لدن السلطات»، يروي مصدر «أخبار اليوم» الحقوقي. من جهة أخرى، التقى ممثلون عن قبائل «آيت أوسى» في أوروبا سفير المغرب بباريس شكيب بنموسى وسلموا لهذا الأخير مطالب القبيلة الصحراوية ونظائر منها موجهة إلى كل من رئيس الحكومة ووزير العدل والحريات ووزير الداخلية والوزير المكلف بالجالية بالخارج، مطالبين بعقد لقاء عاجل مع ممثلي قبيلتهم حسب بيان صدر عنهم.

كما طالب ممثلو القبيلة نفسها في فرنسا بـ«فتح تحقيق نزيه وشفاف حول الأحداث الأخيرة وحول مقتل ابن القبيلة « رشيد الشين»، والإفراج عن جميع المعتقلين في هذه الأحداث وترسيم الحدود مع القبائل الأخرى حسب وثيقة 1936، حسب لغة البيان الصادر عنهم باللغتين العربية والفرنسية والذي حصلت «أخبار اليوم» على نظير منهما.

ندوة علمية بمراكش حول «دور الحكامة القضائية في تفعيل الحقوق الدستورية للشباب»

السلطة القضائية المستقلة والنزيهة والفعالة ضمانة أساسية لحقوق الإنسان

عزيزة أيت موسى

■ عقدت الودادية الحسنية للقضاة، بشراكة مع ماستر التوثيق والعقار بكلية الحقوق بمراكش، ومجلة سلسلة الاجتهاد القضائي، وجمعية «مغرب شباب»، الجمعة الماضي، ندوة علمية حول موضوع «دور الحكامة القضائية في تفعيل الحقوق الدستورية للشباب» بمراكش.

وأسفرت هذه الندوة العلمية عن تبني مجموعة من التوصيات، أبرزها أن السلطة القضائية المستقلة، النزيهة، والفعالة، هي الضمانة الأساسية لحقوق الإنسان، التي كرسها الدستور المغربي الجديد لسنة 2011.

ترأس أشغال هذا اللقاء عبد العزيز الوقيدي، الكاتب العام للودادية الحسنية للقضاة، الذي نوه بهذا التعاون العلمي المشترك بين رئيس الودادية الحسنية للقضاة، عبد الحق العياسي، ورئيس ماستر التوثيق والعقار بكلية الحقوق بمراكش، الدكتور جمال النعيمي، ومدير مجلة سلسلة الاجتهاد القضائي، النقيب إبراهيم صادوق، ورئيس جمعية «مغرب شباب»، منير أزنابي.

وأضاف الوقيدي أن هذه الندوة تأتي بعد صدور ميثاق إصلاح منظومة العدالة لمناقشة التفعيل الإيجابي لمضامين الدستور الجديد من طرف السلطة القضائية، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وكليات الحقوق، والمجتمع المدني.

وأعطيت الكلمة للمتدخلين نور الدين الرياحي، المكلف بالتواصل بالودادية الحسنية للقضاة، حول موضوع «ضمانات المحاكمة العادلة»، ومحمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان حول موضوع «إشكالية الحماية القانونية للمهاجرين»، ومحمد الخضراوي، منسق لجنة الشباب بالودادية الحسنية للقضاة حول موضوع «الأمن الأسري في ضوء الوثيقة الدستورية»، وحسن فتوخ، أستاذ بالمعهد العالي للقضاء حول موضوع «دور محكمة النقض في تفعيل الحقوق الدستورية».

وأسفرت مداخلات هذا اللقاء، وما تلاها من نقاشات، عن تبني مجموعة من التوصيات تمثلت في:

1 – الضمانة الأساسية لحقوق الإنسان التي كرسها الدستور المغربي الجديد لسنة 2011، هي السلطة القضائية المستقلة، النزيهة، والفعالة.

2 – حث المجتمع المدني على الإسهام في بلورة الوعي الفردي والجماعي بالحقوق والحريات الدستورية، والعمل على تعميم نشرها بين كافة مكونات العدالة لتحقيق المحاكمة العادلة.

3 – الإسراع بملاءمة التشريعات الوطنية للمواثيق الدولية مع وضع آليات إجرائية في مجال التبليغ، تساعد السلطة القضائية على إصدار الأحكام داخل أجل معقول.

4 – اعتماد المقاربة التشاركية كآلية دستورية للتنزيل الحقيقي لميثاق إصلاح منظومة العدالة، مع ضرورة انخراط كل السلطات والمجتمع المدني لتيسير هذه المهمة الوطنية.

5 – وضع تصور عام لتوفير الآليات الكفيلة بنشر المعلومة القانونية ووضعها رهن إشارة طلبة الماستر بكليات الحقوق، وتسهيل سبل ولوجهم إلى الإدارة والقضاء.

6 – تسوية وضعية طالبي اللجوء، من خلال الاعتراف لهم بهذه الصفة التي تمنحها لهم الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

7 – وضع إطار قانوني ومؤسساتي وطني منظم لقضايا اللجوء يستند على المبادئ الدستورية ذات الصلة.

8 – ضمان حق المهاجرين في وضعية غير نظامية في حالة توقيفهم في الولوج الفعلي للعدالة.

9 – بلورة خطة استراتيجية وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، تأخذ بعين الاعتبار الأولويات والاحتياجات، وتوفر الإطار القانوني والمادي واللوجيستيكي.

10 – مراجعة قانون الجمعيات بما يضمن مطابقة الواقع القانوني للجمعيات الأجنبية مع نظيرتها الوطنية.

وأشاد كافة ممثلي المنابر العلمية المشاركة بأهمية هذا اللقاء، الذي ينعقد في ظرفية دقيقة بين نخبة الممارسين في الشأن الحقوقي، وطلبة ماستر التوثيق والعقار بمراكش، الذين كان لهم التألق والتميز والحضور الوازن في هذا الملتقى العلمي، كما أبانوا عن حنكتهم وخبرتهم في طرح مجموعة من الإشكالات ذات الصلة المباشرة بحقوق الشباب المكفولة لهم بمقتضى الدستور، الذي يعتبر تتويجا لإرادة المغرب الجادة في استكمال بناء دولة الحق والقانون •

جانب من الندوة

الندوة تأتي بعد صدور ميثاق إصلاح منظومة العدالة لمناقشة التفعيل الإيجابي لمضامين الدستور الجديد من طرف السلطة القضائية

19553

معتقلو تازمامارت يحتجون أمام البرلمان

نزل ضحايا معتقل تازمامارت، مساء الجمعة الماضي، إلى شارع محمد الخامس بالرباط للاحتجاج على أوضاعهم، وليطالبوا بتسريع عملية إدماجهم اجتماعيا، وتسوية باقي المطالب المتضمنة في ملفهم المطلبي. ورفع المعتقلون السابقون، والذين أفنوا زهرة عمرهم في تازمامارت الرهيب، شعارات تستنكر تماطل الجهات المسؤولة في إيجاد حل عملي وسريع لمعاناتهم، كما طالبوا المجلس الوطني لحقوق الإنسان بأن يقوم بدوره وعمله، ويتدخل لدى الجهات الحكومية من أجل أن تتم تسوية ملفاتهم.

وجاء في لافتة حملها المعتقلون، الذين قضوا سنوات اعتقال طويلة خلال ما يعرف بسنوات الرصاص، إثر المحاولتين الانقلابيتين لسنتي 1971 و1972، "نندد نحن ضحايا معتقل تازمامارت بالعراقيل وكل أشكال التهميش التي طالت ملفنا". كما استنكر المحتجون الذين نفذوا وقفتهم الاحتجاجية، بحضور عدد من الفعاليات الحقوقية، أمام المؤسسة التشريعية، مساء الجمعة الماضي، "اللامبالاة إزاء وضعية مركز الاعتقال السابق (يقصدون تازمامارت)، والمقبرة التي تؤوي رفات 32 شخصا من ضحاياه، دون هوية ولا شاهد، في انتهاك صارخ لشعور أسرهم".

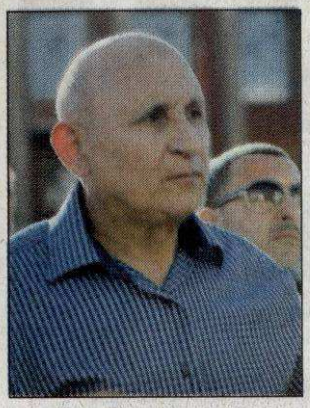
أحمد المرزوقي

واستنكر أحمد ويحمان، عضو الائتلاف المغربي لهيآت حقوق الإنسان، والذي أطر الوقفة التي نظمها معتقلو تازمامارت، "تماطل الجهات المسؤولة عن هذا الملف في إيجاد حل فوري وعادل له"، موضحا، في تصريح لـ"الصباح"، أن "تعاطيها مع هذا الملف لا يتسم بالجدية الكافية كما ينم عن غياب إرادة سياسية لطي هذا الملف، وهذا ما يعكسه تماطل السلطات في تسوية الجوانب الاجتماعية من هذا الملف، كما يعكسه عدم تنفيذ توصيات هيآة الإنصاف والمصالحة".

بدوره، قال أحمد المرزوقي، وهو عضو جمعية الضحايا ومؤلف كتاب "الزنزانة رقم 10"، إن "نزول ضحايا معتقل تازمامارت اليوم إلى الشارع، يأتي احتجاجا على كثرة الوعود الكاذبة التي وعدنا بها المسؤولون، منذ أكثر من عشرين عاما".

واستطرد قائلا في تصريح لـ"الصباح"، إن "التعويضات التي حصلنا عليها، أنفقناها في شراء مساكن نعيش فيها رفقة أبنائنا ومعالجة أنفسنا من الأمراض التي أصبنا بها خلال فترة الاعتقال، لكن كيف لنا أن نعيش ونعيل أسرنا بعد إيقاف المعاش الشهري الذي كنا نحصل عليه؟".

وللإشارة، فإن على رأس المطالب التي يرفعها المعتقلون الذين مازالوا على قيد الحياة من الذين عاشوا التجربة المريرة لمعتقل تازمامارت "الإدماج الاجتماعي وتفعيل توصيات هيآة الإنصاف والمصالحة".

4186/2

محمد أرحموني

اليزمي: تأييد الملك لتوصياتنا حول الهجرة تعبير عن فهمه البعد الإنساني والحقوقي للظاهرة

الإثنين 30 سبتمبر 2013قال إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب، ورئيس مجلس الجالية المغربية بالخارج، في حوار مع جريدة الشرق الأوسط نشر يوم الجمعة 27 شتنبر 2013 حول التقرير الصادر بشأن الهجرة وطالبي اللجوء، إن إصدار التقرير وإعلان المغرب سن سياسة جديدة للهجرة شكلا مفاجأة للمجتمع المغربي وكذلك الأوروبي وشكلا كذلك منعطفا بالنسبة للمسؤولين الأوروبيين في التعامل مع هذا الموضوع.

وأضاف اليزمي أن تأييد الملك محمد السادس لتوصيات المجلس يعبر عن فهمه للبعد الإنساني والحقوق لهذه الظاهرة، موضحا ان المغرب أصبح دولة استقبال واستقرار للمهاجرين "لهذا إذا كنا نطالب بالحقوق نفسها لمواطنينا في الخارج فعلينا ان نظهر ان لدينا القدرة على استقبال الآخر وقبول التعدد الثقافي واللغوي والديني..." وننقل لكم فيما يلي نص الحوار:

مباشرة بعد اطلاعه على تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان ترأس الملك محمد السادس اجتماعا مع كبار المسؤولين والوزراء أعطى خلاله تعليمات بسن سياسة جديدة للهجرة.. هل يعني ذلك أن وضعية المهاجرين الوافدين على البلاد وصلت لدرجة من الخطورة استدعت تدخل أعلى سلطة في البلاد؟

أود أن أذكر أنها ليست المرة الأولى التي يطلع فيها جلالة الملك على تقارير المجلس، ويعبر عن تأييده لتوصياته، فقبل أشهر رفع المجلس أربعة تقارير إلى الملك محمد السادس، وعبر عن تأييده لما جاء فيها من توصيات. إن ترؤس الملك اجتماعا مع رئيس الحكومة وعدد من الوزراء، مباشرة بعد اطلاعه على تقرير المجلس، هي بالفعل المرة الأولى، التي يجري فيها ذلك، وهذا يعبر عن فهم الملك للبعد الإنساني والحقوقي لهذه الظاهرة، بالإضافة إلى أنها تدخل ضمن اهتمامه بتوطيد العلاقات مع الشعوب والدول الأفريقية، التي عبر عنها قبل نشر التقرير وبعده خلال زيارته الأخيرة لمالي، كما يعبر، من وجهة نظري، عن الإرادة الملكية الهادفة إلى توطيد دولة الحق والقانون، وهو مسار مستمر بخطوات تدريجية، ومحطة من بين المحطات، وتعبر كذلك عن المساندة الملكية لهذه المؤسسة الدستورية كباقي المؤسسات الأخرى.

دعا الملك محمد السادس إلى التعامل مع المهاجرين بطريقة إنسانية والتزام بالقانون الدولي، مقرا في الوقت ذاته بأن بلاده لا يمكنها استيعاب كل المهاجرين الوافدين عليها، كيف يمكن المزاوجة بين البعدين الإنساني والأمني في التعامل مع قضايا الهجرة؟

الفكرة الأساسية التي أكدها التقرير هو أن المغرب كان منذ قرون دولة استقبال للهجرة، وأصبح هناك اليوم، في إطار التحولات الجذرية التي تعرفها الهجرة على الصعيد العالمي، لا سيما الهجرة جنوب – جنوب، التي وصلت إلى 70 مليون مهاجر، وعي بأن المغرب بلد استقرار، خصوصا في ظل السياسة التي انتهجتها أوروبا لحماية حدودها.. فالمغرب يلعب دورا مهما في هذا الإطار؛ إذ أصبح الدولة الأولى الأكثر شراكة مع أوروبا في هذه السياسة، إذ قلصنا بشكل كبير أعداد المهاجرين غير الشرعيين نحو أوروبا، وفي المقابل، للمغرب، مثل باقي دول العالم، الحق في مراقبة حدوده وتحديد من له الحق في الإقامة الشرعية، وهو حق يضمنه القانون الدولي لحقوق الإنسان، وليس هناك ما يجبر دولة على تسوية الوضعية القانونية للأجانب الذين يوجدون في وضعية غير قانونية؛ إذ لا يوجد في المواثيق الدولية بما فيها اتفاقية حماية المهاجرين والعمال وعائلاتهم، ما يفيد بذلك، لكن لأي دولة الحق في تفعيل هذه الحقوق، والجديد في هذه السياسة هو أنه وفاء لروح الدستور ومنطوقه ولالتزاماتنا الدولية، ووفاء لعمقنا الجغرافي والجيو – استراتيجي، لا بد من هذه المقاربة الإنسانية التي كانت سارية المفعول. مثلا هناك أكثر من 10 آلاف طالب أغلبهم من أفريقيا يدرسون في المغرب، وما بين ستة وسبعة آلاف يتوفرون على منح مغربية، وما سنقوم به، من وجهة نظري، هو تعميق لهذه السياسة.

يقال إن تحرك المغرب لسن هذه السياسة الجديدة تجاه المهاجرين جاء رد فعل على التقارير الحقوقية الأجنبية التي انتقدت أكثر من مرة طريقة التعامل مع المهاجرين خاصة المهاجرين الأفارقة، ما ردك؟

بصراحة؛ بدا العمل على هذا التقرير منذ أيام أحمد حرزني الرئيس السابق للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، أي قبل مايو (أيار) 2011، وكنت آنذاك عضوا في المجلس، واشتغلت برفقة حرزني على هذا التقرير، لأن هذا التحول الاستراتيجي للمغرب من دولة تصدير لليد العاملة إلى دولة استقبال، لم يبرز منذ أسبوعين. ثانيا، سنصدر في موازاة هذا التقرير الدراسة العلمية التي قمنا بها في إطار شراكة مع معهد البحث «جاك بيرك» بالرباط لأننا نرى أنه لا بد من دراسة علمية تكون بمثابة أرضية لهذا التقرير. أما بخصوص التقارير الدولية التي ذكرت، فتفاعل الدولة مع تقارير حقوقية دولية ظاهرة صحية وإيجابية، وتبرز انفتاح هذه الدولة على المجتمع المدني الوطني والدولي.

أعلنت وزارات الداخلية والعدل والخارجية عن تشكيل عدد من اللجان المختصة لمباشرة تنفيذ السياسة المغربية الجديدة للهجرة بتنسيق مع مجلسكم.. متى تتوقعون أن تظهر النتائج العملية لهذه اللجان، وما دور المجلس في هذا الشأن؟

بدأت هذه اللجان عقد اجتماعات، وهناك تنسيق وتشاور بينها وبين المجلس والحكومة في هذا المجال. بدأت تسوية وضعية اللاجئين الذين منحت لهم صفة لاجئ من قبل مكتب الرباط للمفوضية السامية للاجئين يوم الأربعاء الماضي، فقد جهزت وزارة الخارجية مقرا، وسيجري استقبال الأفواج الأولى للاجئين، وهناك جلسات عمل بين وزارتي الخارجية والداخلية، والمفوضية السامية للاجئين، وبدأ تدريب الأطر المغربية على استقبال الأفواج الأولى.

ذكرتم أن المغرب يعاني من آثار السياسة الصارمة التي تعتمدها أوروبا لمراقبة حدودها الخارجية، وأعلن أكثر من مرة مسؤولون مغاربة؛ منهم سعد الدين العثماني وزير الخارجية، أن المغرب يرفض أن يلعب دور الدركي لأوروبا، ما مؤاخذاتكم على دول الاتحاد الأوروبي وأوجه التقصير التي تلاحظونها في تعاملهم مع قضايا الهجرة؟

يمكن القول إن تقرير المجلس شكل مفاجأة للمجتمع المغربي وكذلك المجتمع الأوروبي، وشكل منعطفا بالنسبة للمسؤولين الأوروبيين. من قبل كانت السياسة الأوروبية للهجرة تؤكد على ثلاثة جوانب؛ أولا، أن يقبل المغرب عودة المغاربة الذين يوجدون في وضعية غير قانونية، والأجانب الذين مروا عن طريق المغرب، ووصلوا إلى أوروبا، بطريقة غير قانونية وجرى اعتقالهم. ثانيا، أن يساهم المغرب في حراسة الحدود الجنوبية لأوروبا. ثالثا، إنه إذا حقق المغرب نتائج إيجابية في هذين المجالين؛ فستفتح أوروبا باب الهجرة الشرعية لفئة من المغاربة، وتسهل عملية تسليم التأشيرة لبعض الفئات.. هذه هي روح السياسة الأوروبية ومضمون الشراكة من أجل الحركية، وهو إطار عام وليست اتفاقية تتضمن بنودا.. لكن مباشرة بعد صدور تقرير المجلس، بدأت اتصالات لمسؤولين أوروبيين على مستوى الرباط وبروكسل. ففي الأسبوع الماضي، عقدت عدة لقاءات في بروكسل، ويوم الأربعاء الماضي زار وفد أوروبي رفيع الرباط لمناقشة موضوع الشراكة من أجل الحركية، وانصب النقاش على الجوانب التقنية، لكن عند صدور التقرير ومساندة الملك له، وبدء الحكومة المغربية فعليا في تفعيل توصياته، ارتفع مستوى تمثيل الوفد، وترأسه المدير العام للجنة الأوروبية المكلفة الشؤون الداخلية، ستيفانو مانسيرفيسي، لأن موقف المغرب أصبح واضحا، فنحن نطالب بتغيير إطار الشراكة من أجل الحركية والأخذ بعين الاعتبار أن المغرب قرر نهج سياسة عمومية لإدماج المهاجرين وطالبي اللجوء، وأن لديه إكراهات اقتصادية واجتماعية، ونطالب الاتحاد الأوروبي بأن يساعدنا في مراقبة الحدود وفي سياسة الإدماج، وتقديم مساعدة مادية أيضا، لأنه لا يكفي تسوية الوضعية القانونية للمهاجرين؛ بل لا بد من توفير ما يترتب على ذلك من سكن ودراسة وصحة وتكوين وعمل. وحسب المعلومات التي لدينا، فإن الاتحاد الأوروبي أخذ بعين الاعتبار هذه السياسة الجديدة للهجرة، خصوصا أن المغرب هو أول دولة من الجنوب على المستوى العالمي قررت بإرادتها سن سياسة لإدماج المهاجرين. ونجاح التجربة المغربية الذي يتطلب التعاون الدولي يمكن أن يشكل سابقة حسنة على المستوى العالمي، كما أنه لا بد من تعاون إقليمي، فالمغرب كان قد أعلن عن مبادرة للتعاون الأورو – أفريقي بدأت في 2006 تجمع بين دول الاتحاد الأوروبي ودول أفريقيا، وحدث ذلك بعد الأحداث التي عرفتها مدينة سبتة التي راح ضحيتها عدد من الأفارقة. ولا بد كذلك من تعاون دول الجوار، فيما يخص مراقبة الحدود، وشبكات الاتجار بالبشر والمخدرات والخطر الإرهابي، وهي كلها عوامل تجعل التعاون المغاربي ضروريا ومستعجلا.

قدرت تقارير إعلامية أجنبية عدد المهاجرين من ذوي البشرة السوداء في المغرب بما بين 15 و20 ألف مهاجر، هل هذه الأرقام صحيحة؟

بصراحة لن تجدوا في تقرير المجلس أي رقم حول أعداد المهاجرين، حاولنا خلال الدراسة العلمية التي قمنا بها أن نعرف مصدر هذا الرقم المتداول، بيد أننا لم نتوصل إلى أي طريقة علمية لتأكيده، وللأسف بعض المنابر الإعلامية، وحتى بعض الدراسات العلمية بين قوسين، كررت هذا الرقم فأصبح متداولا. إن التجربة الدولية في مجال تسوية وضعية العمال التي جرت في عدة بلدان منها إيطاليا أو إسبانيا، وشاركت شخصيا في عدة تجارب في فرنسا منذ بداية عقد السبعينات من القرن الماضي، أثبتت أن الطريقة الوحيدة التي تحدد عدد المهاجرين في أي دولة هي تسوية وضعيتهم القانونية، قد تكون هناك تكهنات، لكن هذا الرقم ليس له أي قاعدة علمية، قد يكون العدد أكثر أو أقل، وأرجح أن يكون أقل.

أقر التقرير الذي أعده المجلس حول الأجانب وحقوق الإنسان، بتعرض المهاجرين للعنف من قبل قوات الأمن المغربية وسوء المعاملة والترحيل، ما حجم هذه السلوكيات؟

لا يمكن الحديث عن سياسة ممنهجة في هذا الإطار، لكن الأكيد أنه كانت هناك عدة حالات سوء معاملة، وعمليات ترحيل إلى الحدود إما إلى الحدود المغربية – الجزائرية، أو المغربية – الموريتانية، وسبق أن تدخل المجلس أو لجانه الجهوية في الحسيمة أو وجدة أو الداخلة لتصحيح الوضع. هناك ظاهرة لا بد من أخذها بعين الاعتبار، وهو وجود شبكات للاتجار بالبشر، تنظم عمليات الهجوم على الحدود الإسبانية – المغربية، من خلال مدينتي سبتة ومليلية، وهي شبكات عنيفة جديدة، ومعروف وسط المجتمع المدني المغربي أن هذه الشبكات صعبة الاختراق.

كانت هناك دراسة شارك فيها مجلس الجالية المغربية في الخارج مع شبكة الباحثين الموريتانيين والبلجيكيين، بينت أن هذه الشبكات وبالأخص الآتية من نيجيريا خطيرة جدا وعنيفة، لذلك فإنه في بعض الحالات تجد قوات الأمن المغربية نفسها في وضعية الدفاع عن النفس. لكن هذا لا يلغي أنه كانت هناك انتهاكات لحقوق المهاجرين، لا سيما أن بعض الفئات محمية من قبل القانون الدولي كيفما كان وضعها القانوني، وهي فئة النساء والأطفال القاصرين.

كيف تجري عمليات ترحيل المهاجرين غير الشرعيين، وهل صحيح أنهم يتركون على الحدود الجزائرية والموريتانية ليتدبروا أمرهم هناك؟

بصراحة لم نراقب عمليات ترحيل المهاجرين بطريقة مباشرة، لأنه لا يعلن عنها مسبقا، وإحدى المشكلات التي واجهها المغرب وسيواجهها مستقبلا مثل عدة دول، هو أنه إما أن تكون لدى هؤلاء المهاجرين أوراق ثبوتية ويمزقونها، أو أنهم يهاجرون من دون أوراق؛ إذ أصبح بالإمكان أن يعبر مهاجرون حدود 10 دول من دون أوراق، وفي بعض الحالات عندما تكون بلد المهاجر في حرب أهلية أو يعاني سكانه من اضطهاد لسبب أو لآخر مثل ساحل العاج أو مالي التي عرفت أخيرا أزمات، يضطر مواطنو هذه الدول للهجرة من دون التمكن من أخذ أوراقهم الثبوتية.. وفي مثل هذه الحالات، حتى إذا توفرت للبلد الإمكانات والقرار السياسي والإدارة التي ستتكفل بترحيل هؤلاء المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية عن طريق الرحلات الجوية، فسنواجه مشكلة تحديد هويتهم وبلدهم، وهذه المشكلة تواجهها أوروبا منذ سنين، لذا فنحن دخلنا في ظاهرة عولمة الهجرة، وأحد مظاهرها أن المهاجرين يمزقون أوراقهم الثبوتية أو يهاجرون من دونها ومنهم الأطفال القاصرون.

تتحدث تقارير إعلامية أجنبية عن تعرض المهاجرين لمعاملة عنصرية من قبل البعض.. هل وقفتم عند إعداد تقريركم على حالات من هذا النوع؟

لدينا شهادات تثبت تعرض المهاجرين لمعاملة عنصرية، لكن ليس بالحجم الذي نجده في بلدان أوروبية؛ أي من طرف حركات سياسية عنصرية.. فما زالت هذه الحالات فردية، وأكيد أنك سمعت عن الشخص الذي يرفض تأجير منزله للمهاجرين، وعلق لافتة تفيد بذلك. لدي شهادات أصدقاء صحافيين من أفريقيا يقيمون في وضعية قانونية بالدار البيضاء، فرغم أن بعضهم متزوج من مغربيات، فإنهم يلقون صعوبات في إيجاد سكن.. لذا، فالتوصيات التي أوصى بها المجلس في تقريره ليست موجهة فقط إلى الحكومة، بل إلى الصحافة وأرباب العمل والنقابات والمجتمع المدني، لأنه سنصبح دولة استقبال واستقرار للمهاجرين، لهذا إذا كنا نطالب بالحقوق نفسها لمواطنينا في الخارج، فعلينا أن نظهر أن لدينا القدرة على استقبال الآخر، وقبول التعدد الثقافي واللغوي والديني، مثلما يوجد مسلمون في أوروبا شيعة وسنة.

نحن الآن عندما نتحدث عن الأدب الفرنسي أو الهولندي أو البلجيكي أو الإسباني، نجد كتّابا من أصل مغربي يشاركون في إغناء الثقافة والرواية في هذه البلدان، مثل نجاة بنهاشم، وهي من أكبر الكاتبات باللغة الكتالانية، إلى جانب الكتاب المعروفين مثل الطاهر بن جلون وعبد اللطيف العروي، وفؤاد العروي، وحاليا كل الكتاب الجدد في هولندا، الذين قاموا بثورة في الأدب الهولندي هم من أصل مغربي، بينهم عبد القادر بن علي وآخرون. قد نواجه إكراهات مرحلية، وحتى توترات، لكن مستقبلا هذا الوضع سيغني الثقافة المغربية. وحتى على المستوى المهني نجد عددا من الصحافيين الأفارقة يعملون في الإذاعات الخاصة، والصفحات الاقتصادية في الصحف اليومية بالفرنسية.

أوصى تقريركم وسائل الإعلام المغربية بتغيير الصورة النمطية المتداولة عن المهاجر من أفريقيا جنوب الصحراء، بيد أن هذه الصورة تشكل جزءا من الحقيقة، فكثير من هؤلاء أصبحوا يمارسون التسول أو يعملون باعة متجولين، الأمر الذي أثر بشكل سلبي على المظهر العام في شوارع بعض المدن ومنها العاصمة الرباط، ناهيك بممارسة بعضهم النصب والاحتيال، كيف سيجري التعامل مع هذه الظواهر؟

في كل فئة بشرية نجد ظواهر انحراف، فعلى سبيل المثال إذا أخذنا الإحصاءات الخاصة بالمساجين ببروكسل في بلجيكا، فسنجد أن مغربيا واحدا من أصل خمسة سبق أن سجن، في سن ما بين 14 و20 سنة، أي في فترة التحول من سن المراهقة إلى سن الشباب. الحل في مثل هذا الوضع الذي ذكرت هو تطبيق القانون بالمساواة، سواء في حق مغربي وأجنبي، ولا بد من الإشارة إلى أنه عند الحديث عن الهجرة، لا يوجد المهاجرون الأفارقة فقط.

هذا يدفعني إلى سؤالك عن عدد المهاجرين العرب المقيمين في المغرب، وما جنسياتهم ودوافع إقامتهم في البلاد؟

أود التذكير بأن لدينا ثلاث اتفاقيات للإقامة الحرة موقعة بيننا وبين السنغال والجزائر وتونس، وقعت في عقد الستينات من القرن الماضي، تسمح لمواطني هذه البلاد بالإقامة في المغرب، وحتى شغل مناصب أحيانا في الوظائف الحكومية. هذه الاتفاقيات وقعت إبان فترة الحصول على الاستقلال والطموح إلى الوحدة المغاربية والأفريقية. واليوم علينا استلهام هذه الاتفاقيات في السياسة الجديدة للهجرة، فلدينا حاليا مغاربة في السنغال ويمكنهم الاستقرار هناك. إذن لا بد من إعادة الروح في الاتحاد المغاربي وتقوية هذا النوع من الاتفاقيات بين الدول الأفريقية جنوب الصحراء، فحركية الأشخاص تساهم في التقدم الاقتصادي في العالم، وفي الاتحاد الأوروبي. وعندنا في مراكش وحدها أكثر من 10 آلاف متقاعد أوروبي، وهنالك جالية تونسية وجزائرية تقيم في المغرب منذ عشرات السنين، وأيضا هناك السوريون الذين يقيمون في شمال المغرب منذ أكثر من 30 أو 40 سنة، وهذا ما دفع طالبي اللجوء السوريين إلى المجيء إلى طنجة بسبب الأحداث الأخيرة.

منذ اندلاع الأزمة في سوريا وصل للمغرب عدد من السوريين، هل لديكم إحصاءات عنهم وأين يوجدون، خصوصا أن كثيرا منهم يعيشون أوضاعا سيئة، ويتعامل المغاربة بتعاطف كبير مع هؤلاء لا سيما أن بعضهم يضطرون إلى التسول على أبواب المساجد في مدينة طنجة؟

لا توجد لدينا إحصاءات عن أعداد السوريين الذي دخلوا المغرب في الفترة الأخيرة، ونعرف أن عدد اللاجئين السوريين (في الخارج) وصل إلى أكثر من مليونين حاليا، وهذا الأمر يعكس تطور إشكالية ما كان يعرف من قبل بـ«اللجوء السياسي»، فعندما تنشب حروب أهلية وصراعات سياسية مسلحة تتسبب في نزوح مئات الآلاف من النازحين، وهذا ما حدث عند اندلاع الحرب في أفغانستان، حيث رحل كثيرون من الأفغان إلى إيران وتركيا، وحاليا السوريون موجودون بكثرة في لبنان والعراق والأردن. وفي مصر هناك ما بين 200 إلى 300 ألف، وفي ليبيا هناك نحو 20 ألفا، وفي الجزائر 12 ألفا، وأعداد في تونس، وفي المغرب أيضا بدأت تبرز هذه الظاهرة، ففي رمضان الماضي سمعنا عن أشخاص يطلبون تقديم المساعدة الإنسانية لسوريين بعد صلاة التراويح في المساجد.

كيف يصل السوريون إلى المغرب؟

بما أنه لا توجد تأشيرة بين الجزائر وسوريا، فغالبيتهم يأتون عن طريق الجزائر، وبعدها يدخلون إلى المغرب عن طريق البر، وهذا الأمر يطرح ما بات يعرف عالميا بـ«الحماية المؤقتة»، أي إنه لا يمنح لهم اللجوء السياسي بل حماية مؤقتة في انتظار حل المشكلة السياسية في بلدهم، وبعد ذلك تجري عملية تنظيم عودتهم إليه. ولهذا طلب المجلس في تقريره من الحكومة المغربية توفير نوع من الحماية المؤقتة للسوريين.

أوصى المجلس باتخاذ عدة تدابير لتحسين وضعية المهاجرين؛ منها منح بطاقة الإقامة للحاصلين على صفة لاجئين، وتسوية وضعية غير القانونيين، وحقهم في التجمع العائلي، والتكفل المادي والقانوني بالقاصرين والنساء المهاجرات.. هل الدولة المغربية لديها إمكانات مالية لتنفيذ هذه الإجراءات؟

أنا أردد دائما أن حقوق الإنسان ليست سوقا ممتازة، نأخذ منها ما نشاء ونترك ما نشاء.. نحن اخترنا، دولة وشعبا، أن تعامل مع حقوق الإنسان بجدية ومهنية وبالمقاييس الدولية.. لدينا التزامات دولية وبعد جيو – استراتيجي لا بد من أخذه بعين الاعتبار، والمغاربة أيضا هاجروا نحو دول أخرى، واليوم في حكومة مالي وزير من أصل مغربي.. هناك إكراهات أكيدة، لذا نطالب بتعاون دولي وإقليمي إزاء هذه الإشكالية، وأخيرا لا يمكننا المطالبة بالمساواة في الحقوق لمهاجرينا، ولا نقوم نحن بالمثل.. ما نعيشه الآن هو نفسه ما عاشه الإيطاليون والإسبان قبل 30 عاما في سبعينات وثمانينات القرن الماضي.. في تلك الفترة كان أقل من 50 ألف مغربي في إسبانيا، اليوم يشكلون أكبر جالية هناك، بعضهم يتسبب في مشكلات، لكن كثيرون ساهموا في تنمية البلد قبل الأزمة الأخيرة بشكل أساسي. بعد الحرب العالمية الثانية عندما بدأ المهاجرون يصلون إلى أوروبا لم تكن أوروبا غنية جدا، لذا فورشات التنمية المفتوحة حاليا في المغرب يمكن أن يساهم فيها المهاجرون كذلك.

Gouvernance : La Responsabilité sociale s'invite au sein des entreprises

S ZPublié dans Finances news le 30 - 09 - 2013

«RSE :Vers une nouvelle gouvernance des entreprises». C'est le thème d'une table ronde organisée, vendredi 20 septembre, par la Chambre française de commerce et d'industrie du Maroc de Casablanca. Communément, la gouvernance des entreprises concerne les seules relations entre actionnaires et dirigeants. Et la théorie d'agence était le cadre de référence pour adapter la gouvernance des entreprises. En revanche, à l'heure actuelle, la gouvernance élargie situe l'entreprise au cœur d'un réseau de parties prenantes qui accordent à la structure la légitimité et les ressources. L'entreprise doit donc connaître ses parties prenantes, mesurer leurs attentes et leur rendre des comptes. Ces parties prenantes sont de plus en plus nombreuses et diversifiées vu l'évolution de l'environnement économique des entreprises. Investisseurs, salariés, autorités locales, société civile et ONG, sont tous de nouvelles sources de risques et d'opportunités qui contraignent l'entreprise et la pousse à adopter une gouvernance socialement responsable.

Organisée au siège de la Chambre française de commerce et d'industrie du Maroc (CFCIM) en présence de nombreuses personnalités du monde économique marocain, une table ronde sur le thème : «RSE : vers une nouvelle gouvernance des entreprises», a constitué l'occasion pour débattre de la responsabilité sociale des entreprises marocaines, la mutation des valeurs, mais aussi de dresser un bilan des avancées réalisées en ce qui concerne le respect des droits de l'Homme dans le milieu économique marocain. Invité à cette table ronde, Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), a mis en exergue la relation historique existant entre les droits de l'Homme et l'entreprenariat, notant que la RSE représente un outil capital pour leur promotion. «Les principes directeurs fondamentaux au respect des droits de l'Homme au sein de l'entreprise s'articulent autour de trois piliers : protéger, respecter et réparer», précise El Yazami. Le président du CNDH n'a pas raté l'occasion pour souligner le rôle de l'intégration de la culture des droits de l'Homme dans la réforme du système scolaire comme composante essentielle dans l'amélioration de la qualité de l'enseignement. De son côté, Nabila Tbeur, Directrice du bureau régional du CNDH de Casablanca et chargée du dossier «droits de l'Homme et entreprise», a rappelé quelques avancées dans ce domaine notamment la charte de responsabilité sociale de la CGEM , axée sur les principes universels des droits de l'Homme. Dans ce cadre, le CNDH lutte contre toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes, le travail des enfants de moins de quinze ans ainsi que le respect des droits des personnes handicapées.